

ديوان الرقابة المالية و الإدارية

الخطة الإستراتيجية



2012-2016

الفهرس

رقم الصفحة

المحتويات

3.....	لمحة عن ديوان الرقابة المالية و الإدارية
4.....	مقدمة:
5.....	منهجية إعداد الخطة:
6.....	رسالة الديوان
6.....	رؤية الديوان
6.....	القيم الجوهرية
7.....	الأهداف الإستراتيجية
8.....	قيود تنفيذ الخطة
8.....	أولويات تحديدا لأهداف الإستراتيجية للخطة

لمحة عن ديوان الرقابة المالية والإدارية:

ديوان الرقابة المالية والإدارية مؤسسة دستورية أنشئ تنفيذًا لإحكام القانون الأساسي الفلسطيني إعمالًا لإحكام المادة (96) منه، وينظم أعماله القانون الخاص به رقم (15) لسنة (2004)، تأسيسًا على عمل هيئة الرقابة العامة التي أنشئت عام 1994، وله موازنة خاصة ضمن الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية، ويتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة والأهلية القانونية الكاملة لممارسة الأعمال التي كلف بها والمناطق به حسب القانون ويعتبر الجهاز الأعلى للرقابة في فلسطين، وهو عضو في المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة "الأربوساي" ومشارك في لجنة الرقابة على البيئة، ولجنة المخطط الإستراتيجي المنبثقة عن المنظمة، كما وقع الديوان اتفاقية ضمان الجودة مع مبادرة تنمية الأنتوساي، ويسعى ديوان الرقابة المالية والإدارية أن يصبح عضو في المنظمة العالمية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة "الأنتوساي" وخاصة بعد حصول السلطة الوطنية الفلسطينية على عضوية منظمة اليونسكو للثقافة والعلوم.

مقدمة:

استمرارا لمسيرة الديوان في تطوير وزيادة الأداء وفي ضوء المستجدات المستقبلية يتبنى الديوان إستراتيجية متطورة لتصويب المسار الرقابي مستندا إلى مجموعة من السياسات المتخصصة بتفعيل العمل الرقابي وتنمية العنصر البشري فيه وزيادة كفاءة النظم الإدارية والفنية المختلفة، وقد حرص على وضع خطة إستراتيجية تسهم في تحسين وتطوير الأداء من خلال التميز في تنفيذ الاختصاصات والأهداف والمهام القانونية والإدارية والتنظيمية الملقاة على عاتق الديوان والمتمثلة في بلوغ رقابة فعالة على المال العام.

يهدف ديوان الرقابة المالية والإدارية إلى ضمان الشفافية والنزاهة والوضوح في الأداء العام وتعزيز المصداقية والثقة بالسياسات المالية والإدارية والاقتصادية للسلطة الوطنية الفلسطينية، وضمان سلامة النشاط المالي وحسن استخدام المال العام في الأغراض التي خصص من أجلها، والقيام بالتفتيش الإداري لضمان كفاءة الأداء وحسن استخدام السلطة، والتأكد من مدى مطابقة النشاط المالي والإداري للقوانين واللوائح والقرارات النافذة، ويتطلب تحقيق هذه الأهداف أن يكون مستقلاً عن الجهات الخاضعة لرقابته وأن يتمتع بالحصانة والحماية ضد أي شكل من أشكال التأثير الخارجي وأن يتمتع موظفوه بالمؤهلات المهنية اللازمة والنزاهة الأخلاقية والحيادية، والتعاون وتبادل المعرفة مع الأجهزة العالمية والعربية المختصة في المجال الرقابي وضبط الجودة إسهاما في الرقي بمجالات العمل المختلفة وصولا إلى إبداء رأي مهني معبر عنه بتقرير رقابي يتسم بالمهنية والاستقلالية والمصداقية وعدم التحيز.

وقد استطاع الديوان من خلال خطة الإستراتيجية السابقة الرقي بالمنتج الرقابي شكلا ومضمونا حيث وفر العديد من الدورات التدريبية في مجال التدقيق على الحساب الختامي ، وممارسة رقابة الأداء بالإضافة إلى عدد من الدورات التدريبية في مختلف المجالات ، وينفذ الديوان مشروع تدعيم مؤسسي لديوان الرقابة المالية والإدارية مدعوم من الإتحاد الأوروبي، وبجهود حثيثة استطاع تحقيق التدقيق المنتظم على الحساب الختامي للسلطة الوطنية والارتقاء نحو رقابة الأداء، وعلى صعيد العلاقات مع الجهات الخاضعة والمنظمات العربية والعالمية النظيرة حصل الديوان على عضوية في لجنة البيئة في المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وقد شارك في عدد من المؤتمرات وورش العمل الداخلية والخارجية مما ساهم في تعزيز مكانة الديوان.

ويأتي إعداد الخطة الإستراتيجية للديوان للسنوات (2012-2016) بعد مرور ستة عشر عاما على عمل الديوان، حيث يمتلك في الوقت الحالي نقاط قوة تدعم قيامه بالمهام الملقاة على عاتقه من أهمها الموارد البشرية الكافية والتي أصبحت تمتلك الخبرة والدراسة في العمل، كما أن الموارد المادية واللوجستية بما فيها التجهيزات المكتبية ووسائل النقل تغطي الحاجة، وعلى مستوى الأداء المؤسسي يوجد في الديوان أدلة لبعض إجراءات العمل، إضافة إلى حوسبة العمل الداخلي في الديوان والشبكة

الإلكترونية التي تمكن موظفي الديوان من أداء عملهم سواء داخل أو خارج الديوان، كما ويستفيد الديوان من فرصة وجود مشروع التدعيم المؤسسي لديوان الرقابة المالية والإدارية المدعوم من الإتحاد الأوروبي لتطوير قدرات الديوان مدته ثلاث سنوات.

لقد تم إعداد الخطة الإستراتيجية بالاستناد لمجموعة من الأسس العلمية والمهنية أهمها الخطة الإستراتيجية السابقة للديوان، خطة الحكومة للتنمية الوطنية 2011-2013، تقرير التطوير المؤسسي لديوان الرقابة المالية والإدارية، الخطة الإستراتيجية للأنتوساي، دراسة حول واقع الأجهزة العربية صادر عن المنظمة العربية، نتائج استبيان وحلقات نقاش داخلية في الديوان، ونتائج دراسة حول رأي الجهات الخاضعة في عمل الديوان.

لقد تطلبت النهوض بعمل الديوان والارتقاء بأدائه وصولاً لمكانة مهنية رفيعة ومرموقة عدداً من الأهداف الإستراتيجية والتي من أجل تحقيقها تحتاج جهد دؤوب ومتواصل من أسرة الديوان والتعاون والتنسيق من الجهات الخاضعة للرقابة ومن السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وصولاً إلى مؤسسات ذات فعالية في مسيرة إقامة الدولة الفلسطينية.

منهجية إعداد الخطة:

تم إعداد الخطة بالاستناد إلى مجموعة من الأسس العلمية والمهنية أهمها:

- ❖ نتائج تقييم الخطة الإستراتيجية للعام 2010-2011 للديوان.
- ❖ تقرير التدعيم المؤسسي لديوان الرقابة المالية والإدارية المدعوم من الإتحاد الأوروبي.
- ❖ دراسة حول نقاط القوة والضعف الفرص والتحديات في الديوان.
- ❖ دراسة حول رأي الجهات الخاضعة في عمل الديوان
- ❖ خطة الحكومة للتنمية الوطنية 2011 - 2013.
- ❖ الخطط الإستراتيجية لبعض الدول في المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والحاسبة " الأربوساي ".
- ❖ الخطة الإستراتيجية للأنتوساي 2011-2016 وبعض الأدبيات الصادرة عنها.

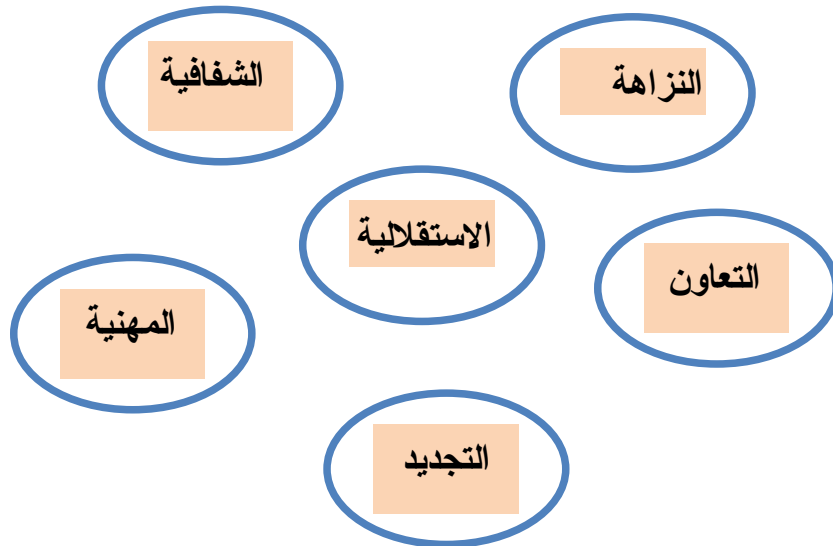
رسالة الديوان

تحقيق رقابة فعالة على الأموال العامة وفق الممارسات المهنية الفضلى ورفع تقارير موضوعية وذات مصداقية عالية إلى رئيس السلطة الوطنية وإلى المجلس التشريعي ومجلس الوزراء.

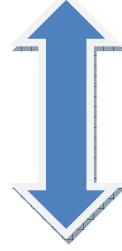
رؤية الديوان

جهاز رقابي مهني وقوي يتمتع بالإستقلالية الكاملة يسهم في تحسين الأداء و تعزيز الشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد في إدارة المال العام

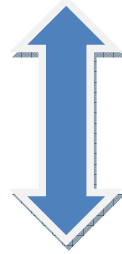
القيم الجوهرية



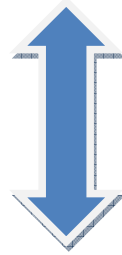
ديوان رقابه قوي ومستقل يعمل بمنهجية ومعايير مهنية



التميز المؤسسي وضبط الجودة



تقارير رقابية مهنية ذات مصداقية و جودة عاليه



تبادل الخبرات والمعرفة وتعزيز الثقة بالرقابة والتدقيق

قيود تنفيذ الخطة

قيود داخلية:

1. ضعف نظام تقييم الجودة.
2. ضعف نظام إدارة المعلومات والمعارف.
3. ضعف الخبرة في رقابة الأداء والرقابة البيئية.
4. عدم توافق قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية مع معايير الأنتوساي.

قيود خارجية:

1. عدم وجود استقلال مالي وإداري.
2. عدم وجود آلية لمتابعة تنفيذ توصيات الديوان.
3. ضعف مقومات رقابة الأداء في الجهات الخاضعة.
4. ضعف وفاء الجهات الخاضعة بالتزاماتها التي أوردها قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية.
5. ضعف العلاقة مع الجهات الخاضعة والجمهور.
6. غياب دور للمجلس التشريعي

أولويات تحديدا لأهداف الإستراتيجية للخطة

الهدف الاستراتيجي الأول: ديوان رقابي قوي ومستقل يعمل بمنهجية ومعايير مهنية. انطلاقا من خطة التنمية الوطنية "إقامة الدولة وبناء المستقبل" بشأن قيام هيئات الرقابة العامة المستقلة بدور جوهري في مساءلة الحكومة ومنحها المزيد من السلطات والصلاحيات التي تمكنها من تقدير الحالات والقضايا المتعلقة بأداء الحكومة وغيرها من القضايا، بما فيها الكشف عن حالات الفساد ورفع تقارير بشأنها، فقد حرص الديوان على وضع الهدف الإستراتيجي ليصبح ديوان رقابة قوي ومستقل ويعمل بمنهجية ومعايير مهنية وذلك عن طريق عدد من الأهداف الفرعية أهمها ما يلي:

- تعديل قانون الديوان بما ينسجم ومعايير الأنتوساي.
- وجود تشريعات وقوانين وأنظمة فلسطينية تدعم قيام الديوان بدور جوهري، وتساهم في تعزيز المساءلة والشفافية.
- وجود آلية لمتابعة تنفيذ توصيات الديوان.
- تعزيز استقلال الرقابة الداخلية لدى الجهات الخاضعة ووضع الضوابط الكفيلة بتحقيق ذلك.
- تفعيل دور المجلس التشريعي.

الهدف الإستراتيجي الثاني: التميز المؤسسي وضبط الجودة:

حرصاً من الديوان على تميز العمل باقتصاد وكفاءة وفاعلية، واستناداً إلى بعض الدراسات السابقة حول واقع الديوان ومنها دراسة بعنوان واقع الأجهزة العربية الذي أعدته المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة والتي شملت ديوان الرقابة المالية والإدارية في السلطة الوطنية الفلسطينية، بالإضافة إلى نتائج مشروع "التطوير التنظيمي للديوان" التي أعدها مشروع التدعيم المؤسسي لديوان الرقابة المالية والإدارية بدعم من الإتحاد الأوروبي وأوروبي بالتعاون مع الديوان، ولأهمية الارتقاء بمعايير ضبط الجودة:

- تطبيق معايير ضبط الجودة في عمل الديوان.
- رفع مستوى الأداء المهني والعلمي.
- تعزيز تقنية المعلومات والحوسبة في عمل الديوان.
- تعزيز إدارة المعرفة وتبادل الخبرات.

الهدف الاستراتيجي الثالث : تقارير رقابية مهنية ذات مصداقية وجودة عالية:

في إطار تحقق الهدف الذي انشأ من اجله الديوان ضمان سلامة العمل والاستقرار المالي والإداري في السلطة الوطنية الفلسطينية بسلطاتها الثلاث التنفيذية والتشريعية والفضائية وكشف أوجه الانحراف المالي والإداري كافة والتأكد من أن الأداء العام يتفق مع القوانين والأنظمة والتعليمات وأنه يمارس بأفضل طريقة وبأقل كلفة ممكنة تم وضع الهدف الإستراتيجي تقارير رقابية ذات مصداقية وجودة عالية ويتم تحقيقه بما يلي:

- تعزيز إصدار تقارير حول رقابة الأداء.
- إصدار تقارير حول الرقابة البيئية.
- الرقي بالتقارير المالية والإدارية بالاهتمام بالمواضيع ذات الأهمية النسبية.
- تطوير وتحديث التقارير أربعيه والتقارير الخاصة و التقارير السنوية.
- تعزيز الرقابة الإلكترونية والرقابة على أنظمة المعلومات.
- تطبيق منهجية مهنية مستندة إلى معايير الأنتوساي في العمل الرقابي.
- إصدار تقارير رقابية شاملة وفق معايير الأنتوساي.

الهدف الاستراتيجي الرابع: تبادل المعرفة وتعزيز الثقة بالرقابة:

حرصاً من الديوان على التبادل المعرفي وتبادل الخبرات مع الأطراف ذات العلاقة من مؤسسات محلية وخارجية وأجهزة رقابة نظيرة ومنظمات مهنية، وكذلك مشاركة الديوان في الدراسات والأبحاث التي تساهم في تعزيز الشفافية على المستوى المحلي والعربي والعالمي للارتقاء بالمستوى المهني والمعرفي مع مختلف الجهات، وبالاستناد إلى الدراسة التي أعدها الديوان حول رأي الجهات

الخاضعة بالعمل الرقابي، ونتائج استبيانات الرأي التي تجريها المؤسسات الوطنية عن مستوى الرضا عن أداء المؤسسات الوطنية بما فيها ديوان الرقابة المالية والإدارية، ولوعي الديوان بأهمية دوره في تعزيز الشفافية والمساءلة في أداء القطاع العام وضع الديوان هدفه الإستراتيجي الذي ينص على تبادل المعرفة وتعزيز ثقة الجمهور بالرقابة ويتم تحقيقه عن طريق عدد من الأهداف الفرعية أهمها:

- تعزيز وتفعيل التعاون مع المؤسسات الرقابية الدولية والعربية والمحلية.
- مشاركة الديوان في الدراسات والأبحاث التي تساهم في تعزيز الشفافية على المستوى العالمي والعربي.
- تعزيز دور الديوان في متابعة الشكاوى المتعلقة بإدارة المال العام.
- تعزيز أهمية ومكانة ديوان الرقابة لدى أصحاب القرار والرأي العام.
- رفع مستوى الأسلوب المستخدم لتوعية الجمهور.
- عضوية كاملة في المنظمة العالمية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة "الانتوساي".

الخطة العملية والبرمجة الزمنية لتنفيذ أهداف الخطة الإستراتيجية (2012-2016)

نموذج رقم " 1 "

معايير القياس	الفترة الزمنية					مسؤولية التنفيذ	الأهداف الفرعية	رقم الهدف	
	016	015	014	013	012			فرعي	رئيسي
انسجام قانون الديوان مع معايير الأنتوساي.						الإدارة العامة للشؤون القانونية ومتابعة شكاوى الجمهور، مدير عام الديوان.	تعديل قانون الديوان بما يتوافق ومعايير الأنتوساي.	1	1
مساهمة الديوان في إبداء الرأي بمشاريع القوانين والأنظمة التي تسهم في تعزيز الشفافية والمسائلة وصلاح إدارة المال العام.						الإدارة العامة للشؤون القانونية ومتابعة شكاوى الجمهور، مدير عام الديوان.	وجود تشريعات وقوانين وأنظمة فلسطينية تدعم قيام ديوان الرقابة بدور جوهري، وتساهم في تعزيز المساءلة والشفافية.	2	1
وجود منهجية موثقة لمتابعة تنفيذ توصيات الديوان، مدى دعم التشريعات والقوانين ذات العلاقة للالتزام بتوصيات الديوان، إصدار تقارير خاصة حول الالتزام بتوصيات الديوان وأثرها في إصلاح إدارة المال العام.						الإدارات العامة الرقابية، مدير عام الديوان.	وجود آلية لمتابعة تنفيذ توصيات الديوان.	3	1

عدد وحدات الرقابة الداخلية التي ساهم الديوان في وضع أسس عملها وتعزيز استقلالها.					الإدارات العامة الرقابية، مدير عام الديوان.	تعزيز استقلال الرقابة الداخلية لدى الجهات الخاضعة ووضع ضوابط كفيلة بتحقيق ذلك.	4	1
وجود هيكل تنظيمي يتسم بالكفاءة والفاعلية، وجود مؤشرات أداء للعمل الرقابي، إدارة المعلومات والمعرفة، منهجية تصميم العمليات وإدارتها، وجود مؤشرات أداء للإعمال والنشطة الداعمة، تحديد واضح للصلاحيات والمسؤوليات.					وحدة التخطيط والتطوير، وجميع الإدارات والوحدات في الديوان.	تطبيق معايير ضبط الجودة في عمل الديوان.	1	2
مدى وجود خطة تدريبية مبيّنه على احتياجات الكادر البشري، ونسبة الموظفين الذين تم تدريبهم وصولاً إلى نتائج محددة وفق الخطة التدريبية، عدد الموظفين الذين حصلوا على معدلات علمية أعلى.					جميع الإدارات والوحدات في الديوان.	رفع مستوى الأداء المهني والأكاديمي.	2	2

الحوسبة الشاملة لعمل الديوان، التبادل الإلكتروني للوثائق والمعلومات ، وجود أرشيف الكتروني.						الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات، الشؤون المالية والإدارية، مكتب رئيس الديوان.	تعزيز تقنية المعلومات والحوسبة في عمل الديوان	3	2
عدد التقارير الرقابية الصادرة حول رقابة الأداء وفق معايير الأنتوساي.						الإدارات العامة الرقابية، مدير عام الديوان	تعزيز إصدار تقارير حول رقابة الأداء	1	3
عدد التقارير الرقابية الصادرة حول الرقابة البيئية وفق معايير الأنتوساي.						الإدارات العامة الرقابية، مدير عام الديوان.	إصدار تقارير حول الرقابة البيئية.	2	3
عدد التقارير الرقابية الصادرة حول الرقابة المالية والإدارية وفق معايير الأنتوساي.						الإدارات العامة الرقابية، مدير عام الديوان	الرقبي بالتقارير المالية والإدارية بالاهتمام بالمواضيع ذات الأهمية النسبية.	3	3
جودة وشمولية ومصداقية التقارير الربعية، الخاصة، والسنوية						الإدارات العامة الرقابية، وحدة التخطيط والتطوير وتنمية القدرات، مدير عام الديوان	تطوير وتحديث التقارير الربعية والتقارير الخاصة، والتقارير السنوية.	4	3
						الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات.	تعزيز الرقابة الإلكترونية والرقابة على أنظمة المعلومات.	5	3

مدى وجود منهجية عمل موثقة مستندة إلى معايير الأنتوساي والالتزام بالعمل بموجبها.						وحدة التخطيط والتطوير، الإدارات العامة الرقابية، مدير عام الديوان	تطبيق منهجية مستندة إلى معايير الأنتوساي في العمل الرقابي.	6	3
عدد التقارير الرقابية الشاملة المنسجمة مع معايير الأنتوساي						الإدارات العامة الرقابية، مدير عام الديوان	إصدار تقارير رقابية شاملة وفق معايير الأنتوساي.	7	3
وجود مذكرات تفاهم مع الأجهزة الرقابية، التدقيق المشترك، تبادل المعرفة والخبرات، إعداد دراسات وأبحاث مشتركة، وعقد ندوات والمشاركة في مؤتمرات.						وحدة العلاقات العامة، مكتب رئيس الديوان.	تعزيز وتفعيل التعاون مع المؤسسات الرقابية الدولية والعربية والمحلية.	1	4
عدد الدراسات والأبحاث التي يصدرها الديوان ومساهماتها في تعزيز الشفافية والمسائلة، عدد مشاركات الديوان في الدراسات والأبحاث العلمية والعربية ذات الاختصاص.						وحدة التخطيط والتطوير، وجميع الإدارات والوحدات في الديوان.	المحافظة على مشاركة الديوان في الدراسات والأبحاث التي تساهم في تعزيز الشفافية على المستوى العالمي والعربي.	2	4
مدى وجود نظام موثق وفعال لمتابعة الشكاوى في الديوان، ومدى القدرة على متابعة التوصيات المتعلقة بالشكاوى،						الإدارة العامة للشؤون القانونية ومتابعة شكاوى الجمهور.	تعزيز دور الديوان في متابعة الشكاوى المتعلقة بإدارة المال العام.	3	4

ونسبة ما تم متابعته من إجمالي الشكاوى المقدمة للديوان.									
رضا الأطراف ذات العلاقة عن عمل الديوان من خلال استبيانات ومقابلات، ووجود ونشرات ومجلات. تعزيز بناء هئية مهنية قانونية تليق بالديوان						وحدة العلاقات العامة، مكتب رئيس الديوان.	تعزيز أهمية ومكانة ديوان الرقابة لدى أصحاب القرار والرأي العام.	4	4